IRAQI Academic Scientific Journals
العراقية المجلات الاكاديمية العلمية
ISSN:2073-1159 (Print) E-ISSN: 2663-8800 (Online)
ISLAMIC SCIENCES JOURNAL
Journal Homepage: http://jis.tu.edu.iq
ISJ

THE ROLE of ISLAMIC FINANCE TOOLS in ADDRISSING The BUDGET DEFICIT In MALAYSIA

Mahmoud Mohamed Ismail
Majid Mohammed Karim *

College of Islamic sciences, mousl University.

KEY WORDS:

General Budget Deficit، Causes of Budget Deficit ، Islamic Finance Tools ، Islamic instruments ،Zakat ، Endowments.

ARTICLE HISTORY:

Received: ٤/٠٢/٢٠١٨

Accepted: ١٥/٠٢/٢٠١٨

Available online: ١٥/٠٩/٢٠١٩

ABSTRACT

Praise be to Allah, Lord of the Worlds, and prayers and peace be upon our master Muhammad and his family and companions After: The purpose of this research, which focuses on the contribution of Islamic financing tools to finance the general budget of the Malaysian state, is to introduce the concept of the budget deficit and its causes, as well as the role played by these tools in financing the general budget of the State. Malaysia markets Islamic capital and Islamic financial architecture, and finally the role of Zakat and Waqf in financing Malaysia's budget deficit

In order to achieve the objectives of the study was adopted descriptive analytical method to collect and interpret the information necessary to benefit from the subject of the study.

ISLAMIC SCIENCES JOURNAL (ISJ ISLAMIC SCIENCES JOURNAL (ISJ)

* Corresponding author: E-mail: majid11997766@gmail.com

دور ادوات التمويل الاسلامي في معالجة عجز الموازنة العامة في ماليزيا

أ.د. محمود محمد إسماعيل و م.م . ماجد محمد كريم

قسم العقيدة والفكر الاسلامي /كلية العلوم الإسلامية، جامعة الموصل

الخلاصة:

الحمدلله رب العالم ين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى أله وصحبه أجمعين:

أما بعد:

يهدف هذا البحث الذي تتمحور إشكاليته حول مدى مساهمة الأدوات التمويل الإسلامية في تمويل الموازنة العامة للدولة الماليزية، وإلى التعريف مفهوم عجز الموازنة العامة وأسبابها، وكذلك الدور الذي تلعبه هذه الأدوات في تمويل الموازنة العامة للدولة، وذلك من خلال عرض وتحليل التجربة الماليزية في الصكوك الإسلامية باعتبار ماليزيا قاطرقة الأسواق رأس المال الإسلامية والهندسة المالية الإسلامية، وفي الأخير تبيان لدور الأداتين الزكاة والوقف في تمويل عجز الموازنة العامة الماليزية.

ومن أجل إعتماد تحقيق أهداف الدراسة تم إعتماد المنهج الوصفي التحليلي بجمع وتفسير المعلومات اللازمة للإستفادة منها في موضوع الدراسة.

الكلمات المفتاحية: عجز الموازنة العامة ، أسباب عجز الموازنة ، أدوات التمويل الإسلامي، الصكوك الإسلامية ، الزكاة، الأوقاف.

المقدمة

إذا زادت النفقات على الإيرادات يكون عجز في الموازنة، فلا تكاد تخلو موازنة أي دولة من هذا العجز ، مع أن عجز تمويل النفقات أمر قديم عرفته الدول حتى قبل إختراع الموازنة العامة، خاصة في تمويل الحروب، وفي حالات الكوارث الطبيعية، وقد تعرض موازنة الدولة الإسلامية منذ نشأتها للعجز في موازنتها ، وأستطاعت معالجة هذا العجز.

وتعتبر الصكوك الاسلامية من أبرز منتجات الهندسة المالية الاسلامية، في ظل الاهتمام العالمي بالتمويل الاسلامي، خاصة بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة.

وفي ظل الإهتمام العالمي أيضاً ،برزت الصكوك الإسلامية الحكومية كنوع من الأدوات المالية التي تساعد الدول والحكومات على تعبئة الموارد وتغطية العجز في الموازنة العامة، وتمويل المشاريع الخاصة ما يتعلق منها بالبنية التحتية، وكذلك استخدام الزكاة والوقف في تمويل عجز الموازنة العامة الماليزية.

إشكالية البحث

غير أن الإضطرابات التي مست الاسواق المالية التقليدية وما انجر عليها من آثار أثبتت عدم صلاحية الاعتماد على أدواتها القائمة على الربا في تمويل المشاريع والاقتصادية، وعليه أصبح من الضروري التوجه نحو الأدوات التمويلية الإسلامية كبديل أمثل للسندات التقليدية ومن بين هذه الأدوات الصكوك الإسلامية وكذلك أداتين الزكاة والوقف.

وعليه إرتأينا الإشكالية التالية: الى أي مدى يمكن للأدوات التمويل الإسلامي وكذلك الأداتين الزكاة والوقف المساهمة في تمويل الموازنة العامة للدولة.

فرضيات البحث:

١- تؤثر الصكوك الإسلامية في ماليزيا بشكل إيجابي على المؤشرات الاقتصادية الماليزية

٢- مساهمة ودور كبير ومهم لأداة الزكاة والوقف في دعم الموازنة العامة الماليزية.

أهداف الدراسة وأهميتها

١- تعرف على عجز الموازنة العامة وأسبابها

٢- تبيان دور الأدوات الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة الماليزية.

أهمية الدراسة: أهمية هذا البحث من أهمية الصكوك الإسلامية كواحدة ون أدوات التمويل التي شهدت نمواً وإنتشاراً واسعاً مع بداية القرن الواحد والعشرين، وكذلك دور مهم لأداتين الزكاة والوقف في تمويل الموازنة العامة الماليزية.

منهج البحث والأدوات المستخدمة

تم الإعتماد على النهج الوصفي والمنهج التحليلي بحيث انتهج المنهج الوصفي لتوضيح الجوانب النظرية للموضوع، في نفس الوقت اعتمد على المنهج التحليلي في الدراسة التطبيقية للموضوع التي

اشتملت على التجربة الماليزية في إصدار الصكوك ودورها في تمويل الموازنة العامة الماليزية، وكذلك الأداتين الزكاة والوقف في تمويل الموازنة العامة.

وقد جعلت بحثي في ثلاثة مباحث والخاتمة وكما يلي:

المبحث الاول: عجز الموازنة العامة وأسبابها

المبحث الثاني: تطور عجز الموازنة العامة ماليزية

المبحث الثالث: دور الأدوات التمويل الإسلامي في معالجة عجز الموازنة العامة للدولة الماليزية

المبحث الأول :

عجز الموازنة العامة وأسبابها

المقصد الأول: عجز الموازنة العامة: هو عبارة عن الزيادة في حجم الإنفاق الحكومي على حجم الإيرادات الحكومية [١]، فالعجز بهذا المفهوم يعني أن الحكومة تستهلك أكثر من مجموع حصيلتها من الإيرادات، وهذا ما يسبب تضخماً في الطلب على السلع، بالمقارنة مع العرض.

المقصد الثاني: أسباب عجز الموازنة العامة

هناك أسباب عدة تحدث العجز في الموازنة العامة سواء في الاقتصاد الإسلامي أو الوضعي، ومن أهم الأسباب العجز ما يلي [٢]:

١- الأزمات الاقتصادية: تؤدي إلى إحداث العجز في الموازنة العامة والتي لها الآثر على قدرة الأفراد على دفع الضرائب التي تستخدمها الحكومة في علاج أثر الأزمة الاقتصادية، كما الأثر في زيادة نسبة البطالة والكساد الاقتصادي.

٢- الكوارث الطبيعية: وهي الحوادث التي لا دخل للإنسان في حدوثها كالزلازل والفيضانات والجفاف أثر على الموازنة العامة حيث تؤدي الى زيادة النفقات في مقابل الإيرادات .

٣- الحروب والفتن: للحروب والفتن أثر على الموازنة العامة للحكومة حيث تلجأ الحكومة إلى زيادة النفقات العسكرية من أجل مواجهة تلك الحوادث، مما يؤدي إلى عدم الإهتمام بالأعمال الإستثمارية غير العسكرية مما يسبب نقص في الإيرادات العامة في مقابل الزيادة في النفقات العامة على الحروب والتسليح.

٤- سوء تصرف الإدارة العامة: وهذا أكثر أسباب العجز في الموازنة العامة في الدول النامية، وذلك لإعتماد على مصدر واحد من الإيرادات العامة وهو النفط، فعند إنخفاض أسعار النفط فقد يؤدي إلى حدوث خلل في الإنفاق العام.

---

[١] – شوقي دينا، **تمويل التنمية في الإقتصاد الإسلامي:** بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٤م، ط١،ص١٨٥.

[٢] – ينظر: كاظم السعدي،ميزانية الدولة: بغداد، مطبعة الزهراء، ١٩٦٩م،ص٧٠،و د. محمد حلمي مراد، موجز في المالية العامة: مصر – القاهرة، نهضة ، ١٩٦٤م،ص٣٣٣، ود. محمود رياض، موجز في المالية العامة: مصر، دار المعارف، ١٩٦٩م، ص٤٧٣.

المبحث الثاني :

تطور عجز الموازنة العامة ماليزية

إن انفتاح الاقتصاد الماليزي وتسيل دعم الاستثمار الأجنبي خصوصاً في القطاع السياحي أدى إلى زيادة سنوية في أسعار سلعة المستهلك التي شكلت تحدياً كبيراً للحكومة الماليزية والذي لجأت إلى دعم أسعار الوقود والكهرباء والسكر لتحقيق توازن بين المعروض السلعي والمعروض النقدي والتقليل من تأثير عامل التضخم ، الذي قابله عجز في الموازنة بلغ (٤,٨) سنة ٢٠١٢م الأمر الذي دعا الحكومة إلى تقليل مستوى الإنفاق الحكومي وزيادة الإيرادات من خلال اتخاذها جملة من الإجراءات أهمها القرار القاضي برفع الدعم عن أسعار البنزين والكهرباء والسكر وقرار آخر رفعت به بعض الامتيازات المالية التي يتمتع بها وزراء الحكومة وذلك لاتباع سياسة التقشف اعتباراً من ٢٠١٤/١/١م .[١]

الجدول رقم (١) يبين المؤشرات الاقتصادية الخاصة بالموازنة العامة لحكومة ماليزيا ما بين الفترة (١٩٨٨ – ٢٠١٤م)

حكومة ماليزيا	القيم الحالية	القيم السابقة	القيم الأعلى	القيم الدنيا	الوحدة
موازنة العامة	٣,٩-	٤,٥٠-	٢,٤	٦,٧-	%من الناتج المحلي الإجمالي
الدين الحكومي الى الناتج المحلي الإجمالي	٥٤,٨٠	٥٣,٣٠	٨٠,٧٤	٣١,٨٠	%
قيمة الموازنة الحكومة	٩٤٦,٦٠	- ٦٠٢٢,٨٠	,٠٠ ١١٩٥٩	٦٨٥٥,٥-	MYR مليون
الانفاق	,٠٠	,٠٠	,٠٠	,٠٠	MYR

[١] – حسن سامي ، **تأثير قرارات سد العجز في الموازنة العامة للحكومة الماليزية على التخصيص المالي للطلبة العراقيين الدراسين في ماليزيا وسبل معالجاتها** ، مقال على موقع مؤسسة الحوار المتمدن http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=٣٩٤٧٠٦، العدد ٤٣٢٨-٢٠١٤، تاريخ الاطلاع ٢٠١٤/١٢/٠٤.

الحكومي	٢٥٨٩٦	٢٤٥٨٦	٣٥٥٥٢	١٢٤٢٠	مليون

http://www.tradingeconmics.com/malaysia/government-budget

يتضح من تقارير في وزارة المالية الماليزية أن الموازنة العامة للحكومة قد سجل عجزاً يعادل ٣,٩٠% من الناتج المحلي للبلاد في عام ٢٠١٣م، غير أن المتوسط بلغ -٢,٩٣% من الناتج المحلي الإجمالي من عام ١٩٨٨م حتى عام ٢٠١٣م ، ليصل إلى أعلى مستوى على الإطلاق وهو ٢,٤٠% من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٧م ومستوى قياسي هو من ٦,٧٠% من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٩م.

والشكل الآتي يبين لنا الموازنة العامة لماليزيا على الشكل التالي :

الشكل رقم (١) تطور الموازنة العامة لحكومة ماليزيا خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠١٤م

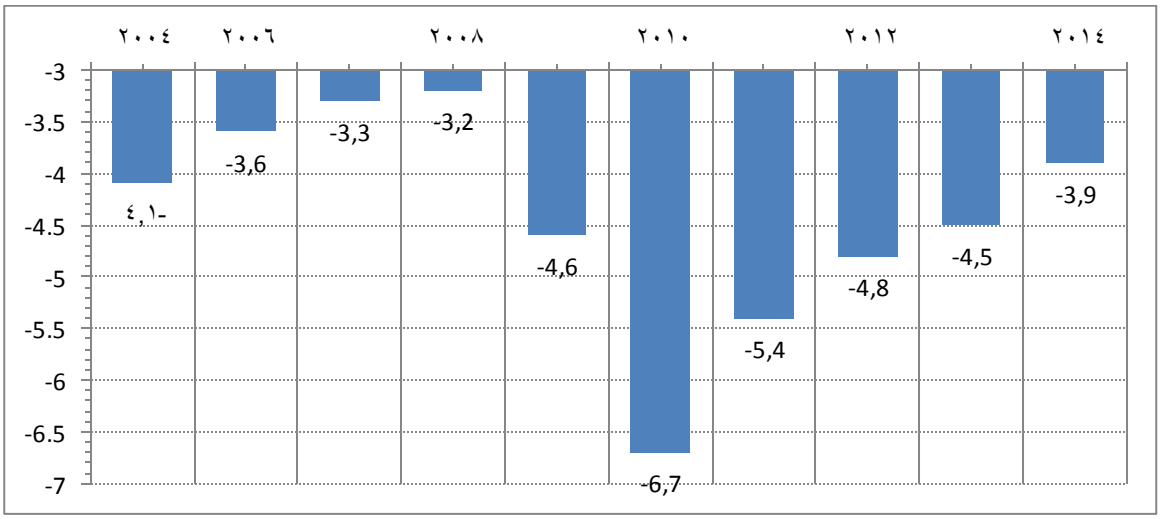

المصدر : www.TRADINGECONOMICS.COM/MINISTRY OF FINANCE MALAYSIA

يمكن ملاحظة من خلال الشكل رقم (٢) أن هناك زيادة في الانفاق الحكومي في ماليزيا من ٢٤٥٨٦ رينجت مليوناً في الربع الثاني من عام ٢٠١٤م إلى ٢٥٨٩٦ رينجت مليوناً خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٤م ، ليصل إلى أعلى مستوى على الإطلاق بقيمة ٣٥٥٥٢ مليوناً في حين تفيد التقارير الربع الرابع من عام ٢٠١٣م أنه وصل إلى مستوى قياسي منخفض بلغ١٢٤٢٠ رينجت مليوناً في الربع الأول من عام ٢٠٠٥م.

ويتبين ذلك من خلال الشكل الذي يبين تطور الإنفاق الحكومي في ماليزيا خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٤م.

الشكل رقم (٢) إنفاق الحكومة لحكومة ماليزيا

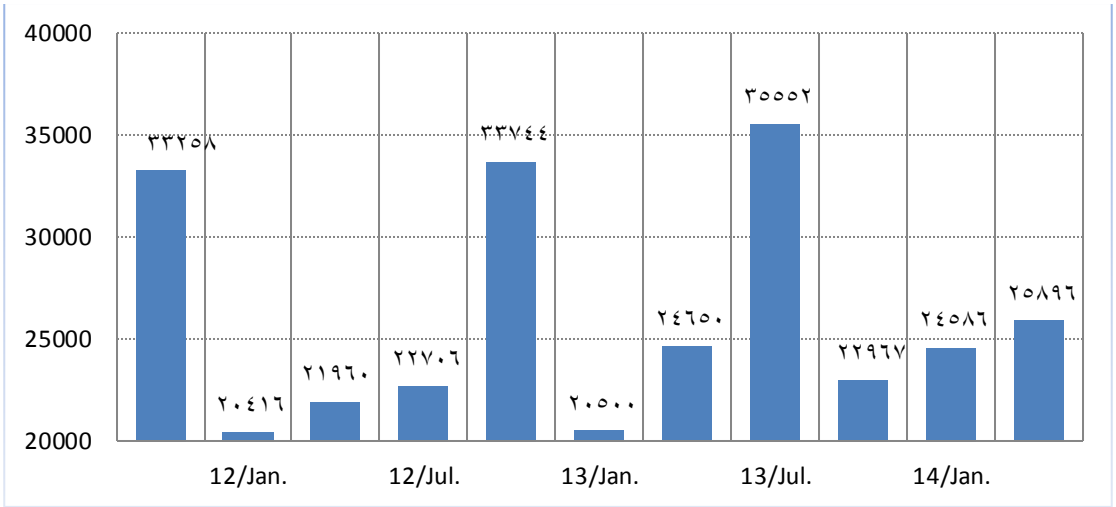

المصـــدر : DEPART MENT OF STARTICS MALAYSIA

www.TRADINGECONOMICS.COM/

يتبين من الشكل رقم (٣) أن الموازنة العامة الماليزية قد سجلت فائضاً في الموازنة الحكومية بقيمة ٩٤٦,٦٠ رينجت مليوناً في الربع الثاني من عام ٢٠١٤م، في حين بلغ متوسط قيمة الموازنة ١٧٧٨,١٣ رينجت مليوناً خلال الفترة ١٩٨١-٢٠١٤م، ليصل إلى أعلى مستوى على الاطلاق بقيمة ١١٩٥٩ رينجت مليوناً في الربع الرابع من عام ٢٠٠٣م و انخفض إلى مستوى قياسي بقيمة ٦,٨٥٥,٥٠ رينجت مليوناً في الربع الرابع من عام ٢٠١١م.

والشكل الموالي يوضح قيم الفوائض والعجز لموازنة ماليزيا خلال السنوات ١٩٨١-٢٠١٤ م.

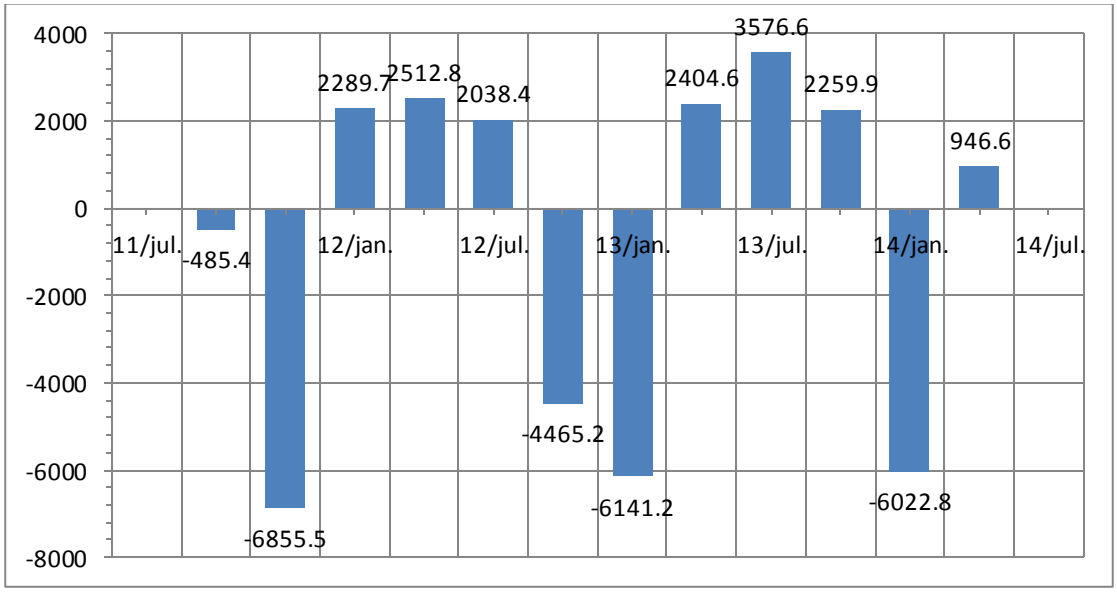

المصـدر : www.TRADINGECONOMICS.COM/CENTRAL BANK OF MALAYSIA

المبحث الثالث:

دور الأدوات التمويل الإسلامي في معالجة عجز الموازنة العامة للدولة الماليزية

كثر في السنوات الاخيرة حدوث عجز الموازنة العامة مما دفع الحكومات إلى البحث عن وسائل والنظم وضعية لتساعد في التخفيف من حدة العجز ومعالجته، فبعض الدول اتجهت نحو الإشتراكية والبعض الاخر اتجهت نحو رأس المالية ومنها الدول الإسلامية تاركة النظام الاقتصاد الإسلامي الذي يكفل للدولة الخير والرفاهية، فقد وضع النظام الاقتصادي الإسلامي عدة وسائل من أجل مواجهة عجز الموازنة العامة، وقد تبنت الدولة الماليزية عدة وسائل لتمويل الموازنة العامة منها:

مفهوم الصكوك الإسلامية:هي أدوات مالية إسلامية في شكل وثائق أو شهادات اسمية أو لحاملها، وتصدر بموجب عقود شرعية وضوابط، تفصل مالكيها ومصدريه، ويحدد العقد شروط إدارتها وتداولها ، وتصدر الصكوك مستندة إلى أصول حقيقية أو منافع أو خدمات، وتعطى لصاحبها ملكية جزئية، وهي قابلة للتداول [١].

توزيع الصكوك الاسلامية الماليزية حسب الصيغة خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٤م

يوضح الجدول رقم(١) توزيع الصكوك في ماليزيا حسب الصيغة خلال فترة من ٢٠٠٨-٢٠١٤م إذ يبين أن أجمالي الصكوك في تزايد مستمر إلى غاية٢٠١٢ مع أنخفاض طفيف خلال السنتين ٢٠١٣-٢٠١٤

على التوالي. كما يوضح أيضاً وجود تذبذبات بين إرتفاع وإنخفاض على مستوى كل نوع من أنواع الصكوك المصدرة خلال الفترة، إذ جاءت صكوك المرابحة في المرتبة الأولى، تليها صكوك البيع بالثمن الآجل ثم صكوك المشاركة، لتحتل صكوك الإجازة والوكالة المرتبة قبل الأخيرة، لتأتي صكوك بيع العينة في المرتبة الأخيرة.

الجدول رقم (١) الإتجاه التأريخي للصكوك في ماليزيا حسب النوع خلال الفترة(٢٠٠٨-٢٠١٤)

	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
مشاركة	٣.٩	٤.٣	٢.٤	٥.٦	١٦.٥	٥.٧	٤.٤
اجارة	١.٩	٢.٢	٤.٩	٢.٨	٢	٢.٨	٠.٦
بيع العينة	٠	٠	٠.١	٠.١	٠	٠.٦	٠.٥٨
المرابحة	٠.٩	٨.٢	٢٥.٥	٣٩.٨	٦٧.٥	٦٠.٤	٥٣.٧
البيع بالثمن الاجل	٣.٤	٧.٦	٥.٧	٩.٢	١٤.٤	٩.٨	٩.٢

[١] – صابر محمد الحسين، **دور الجهات الرقابية في الضبط الشرعي للصكوك والأدوات المالية الأخرى:** بحوث ندوة البركة الواحد والثلاثون للاقتصاد الإسلامي، ٢٠١٠م، ص١٣٢.

الوكالة	٠	٠	١.٢	٢.١	٣.٨	١.٤	٨.٤

Source:CIMB ISLAMIC(٢٠١٦),"Malaysia Islamic Finance Report ٢٠١٥",Mainstreaming Islamic Finamic within Global Financial Syatems,p:٢٢٠.

يمكن تفسير الملاحظات السابقة كما يلي:

يرجع السبب وراء سيطرة صكوك المرابحة والبيع بالثمن الآجل على سوق الصكوك الماليزية إلى سهولة إصدارهما وقدرتهما على خلق السيولة للمصدر وكذالك إنخفاض المخاطر فيهما.

كما نجد أن إحتلال صكوك المشاركة للمركز الثالث في الترتيب راجع لسيطرة صكوك المرابحة والبيع بالثمن الآجل على مجمل الإصدارات خلال الفترة، غير أن ذلك لم يمنع من ظهور هذا النوع من الصكوك بشكل متزايد سنة ٢٠١٢م وذلك تزامناً مع انطلاق المشاريع الكبرى في ماليزيا، لتعاود الإنخفاض مجدداً نظراً لزيادة إصدار صكوك المرابحة.

إن تراجع صكوك الإجارة والوكالة من حيث الإصدار ونموه راجع إلى عدم المعرفة الكافية و الإستيعاب الكامل لآلية تداولها، غير أنه من الملاحظ تسجيل صكوك الإجارة إرتفاعاً غير مسبوق في سنة ٢٠١٠م نتيجة التوسع في مشاريع شبكة التنمية المستدامة، بالإضافة إلى صكوك الوكالة التي عرفت إرتفاعاً في النصف الأول من ٢٠١٤م وذلك لزيادة الوعي لدى المستثمرين بآلية إصدارها؛ وترجع أسباب عدم الإعتماد الكبير على صكوك بيع العينة إلى إختلاف حول شرعية تداولها وضعف قابليتها في وسط المستثمرين وهذا يفسر بقائها في المركز الأخير.

المقصد الأول : دور الصكوك الإسلامية في تمويل الموازنة العامة الماليزية

تمتلك ماليزيا أكبر سوق للتمويل الإسلامي، وبذلك فهي تعد رائدة في صناعة الصكوك الإسلامية حيث أصدرت عدة إصدارات من الصكوك لتحتل المرتبة الأولى عالمياً من حيث قيمة الإصدار عدا سنتي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨م كانت الزيادة في الإمارات العربية، وكان الهدف من تلك الإصدار هو تمويل عمليات الإنشاء وتطوير عدة مشروعات العملاقة في مجال البنية التحتية والمشاريع التنموية مثل : المطارات والطرق الرئيسية وعمليات التنقيب عن الغاز وصناعة البتروكيمياويات وغيرها، والتي كانت تجربة ناجحة دفعت ماليزيا مع العديد من الإصلاحات الاقتصادية لمرحلة كبرى من النمو الاقتصادي؛ ولقد ساهم إصدار الصكوك بشكل كبير في جمع الاموال اللازمة لتحريك عجلة الاقتصاد الماليزي، فمنذ ظهورها سنة ١٩٩٠م قدمت كأداة جديدة لإستعمالها من طرف الشركات الخاصة، والحكومية على حد سواء لتلبية حاجاتها الاستثمارية أو التنموية.

أولاً: تمويل الصكوك الإسلامية للقطاعات الاقتصادية الماليزية

يتبين من الجدول رقم(٢) أن القطاعات الحكومية تحتل الصدارة من حيث إصدار الصكوك مقارنة بالقطاعات الاخرى خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠١٤م) حيث بلغت قيمة الصكوك المصدرة حوالي ٢٨٧.٠٢بليون دولار، ويليه قطاع الخدمات المالية، وقد احتل قطاع الطاقة والنقل المرتبتين الثالثة والرابعة وقطاع العقارات في مرتة السابعة، إلا أن هذا الأخير شهد مساهمة الاكبر واحتل المتبة

الأولى في السنوات التي سبقت الازمة المالية العالمية لسنة ٢٠٠٨م، وبعد الازمة وجهت الحكومة الماليزية إصداراتها أكثر للبنية التحتية وفي المرتبة الأخير تأتي قطاع التجزئة بحوالي ٠.١٨ بليون دولار.

جدول رقم(٢) توزيع الصكوك الماليزية حسب القطاعات للفترة(١٩٩٦-٢٠١٤م)

القطاع	عدد الصكوك	كمية الصكوك (مليار دولار)
المؤسسات الحكومية	٧٨٧	٢٨٧.٠٢
الخدمات المالية	٤٤٦	٥١.٧١
الطاقة واستخداماتها	٤٤١	٣٠.٠٨
المواصلات	٣٥٢	٢٨.٠٦
المنشآت	٤٨٩	١٧.٦٨
الإتصالات	١٠٨	٩.٤٣
العقارات	١٦٣	٦.١٨
التكتلات	٤١	٣.٩٤
الزراعة	٩٩	٣.٦٧
النفط والغاز	٨٨	٣.٦٢
الخدمات	٥٦	٣.٢٦
الرعاية الصحية	٧٤	١.٥٥
الصناعة	٥٣	١.٣٤
التعليم	١١	١.٠٣
المواد الغذائية	٢٣	٠.٧٨
السلع الاستهلاكية	٣١	٠.٧٢
الترفيه والسياحة	٢	٠.٣٢
التعدين والمعادن	٨	٠.٢٤
تكنولوجيا المعلومات	٢٠	٠.٢٢
التجزئة	١٨	٠.١٨
المبلغ الإجمالي	٣٣١٠	٤٥١.٠٣

Source:CIMB ISLAMIC(٢٠١٦),"Malaysia Islamic Finance Report ٢٠١٥",Mainstreaming Islamic Finamic within Global Financial Syatems,p:٢٢١.

وتجدر الإشارة إلى أن عدد الصكوك الإسلامية في ماليزيا لغرض تمويل المشاريع التنموية الاقتصادية كما تشير الدراسات والتقارير قد ارتفع إلى ٢٤٣٨ إصداراً وهذا خلال سبتمبر ٢٠١٣م [١]، وتحتل ماليزيا المرتبة الأولى عالمياً في إصدار الصكوك الإسلامية لغرض تمويل المشاريع الإقتصادية وذلك بقيمة ٣٢٤.٥٧٦.٩ مليون دولار أي بما نسبته ٦٦.٥% من القيمة الإجمالية الكلية لإصدار الصكوك في العالم الموجهة لتمويل المشاريع التنموية والتي تقدر ٤٨٨.٤٧٢ مليون دولار [٢]، وهو ما يفسر أهمية الصكوك الإسلامية في تمويل الموازنة العامة الماليزية، وإعتمادها الكبير عليها في تمويل اقتصادها والنهوض به .

ثانياً: تأثير التمويل بالصكوك الإسلامية على بعض مؤشرات الاقتصادي الماليزي

أ- الناتج المحلي الإجمالي

الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد في ماليزيا شهد نمواً مطرداً خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠٠٦م) قبل إصدار الصكوك السيادية في القطاع البنية التحتية؛ إذ أنها بدأت بالإرتفاع بما يقارب ٦٠٠ دولار سنوياً من سنة ٢٠٠٤م حتى نهاية الفترة [٣]، ومن الناحية الأخرى هناك زيادة في قيمة الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد في ماليزيا بعد صدور الصكوك السيادية في القطاع؛ والجدير بالذكر أن الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد في ماليزيا لم يتاثر في الازمة العالمية الى حد كبير ، حيث ارتفع الى ٨٤٦٠ دولار في سنة٢٠٠٨ بعد ان كان ٧٢١٨ دولار في سنة ٢٠٠٧، ويستمر في الارتفاع حتى سنة ٢٠١١ على الرغم من وجود انخفاض مفاجئ في سنة ٢٠٠٩ ، وان معدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي للفرد الواحد بعد اصدار الصكوك كانت اكثر منها قبل الاصدار ، ما يفسر المساهمة الايجابية للصكوك السيادية في الناتج المحلي الاجمالي للفرد الواحد[٤].

ب- نسبة الصكوك السيادية الى الناتج المحلي الاجمالي وميزانية الدولة

يتبين من الجدول رقم (٣)ان مساهمة اصدارات الصكوك السيادية في نمو الناتج المحلي الاجمالي في ماليزيا كانت تساوي ٠.٦١ % في سنة ٢٠٠٢، في حين كانت تمثل ٢.٧٦ % من الموازنة العامة للدولة ، وقد ارتفعت مساهمة الصكوك السيادية في الناتج المحلي الاجمالي الى ١٧.١٧% في سنة ٢٠١١، وعلاوة على ذلك فان مساهمتها في الموازنة العامة للدولة عرفت زيادة الى ٥٧.٣٧ في سنة ٢٠١١ ، ومن الضروري الاشارة الى ان ما يقارب ١٠% من الصكوك السيادية تم استثمار

---

[١] – فيجل عبدالحميد، **تقييم دور الصكوك الإسلامية في تطوير سوق الإسلامي لرأس المال التجربة الماليزية أنموذجاً**:رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، بسكرة، جامعة محمد خضير، ص٢٣٧.

[٢] – نفس المرجع السابق: ص٢٣٧.

[٣] – Ahliddin Malikov ,(٢٠١٣)"How Does Sovereign sukuk Impact On The Economyic Develobment Of Develobing Countres? An Analysis Of Infrastructure Sector ",p:١٤.

[٤]- Khairunnisa Musari,(٢٠١٣),"Analysis of the Difference between before and after the Issuance of Sovereign Sukok to the Financial of State and Wel-Being of Soeiety In Bahrain,Malaysia, and Indonesia"International SAMANM journal of Finance and Accounting, voi. I,No ٢٣٢, pp:٣٩-٤٠.

– ينظر: AhLiddin MaLikov, opcit, p: ٢٠.

اموالها في مشاريع البنى التحتية في سنة ٢٠١١ ، هذا يوشير بوضوح الى ان الصكوك البنى التحتية كان لها تاثير كبير على التنمية الاقتصادية في ماليزيا وتمويل الموازنة العامة للدولة [١] .

الجدول رقم(٣) نسبة الصكوك السيادية إلى الناتج المحلي الإجمالي وموازنة الدولة (%)

السنوات	نسبة الصكوك السيادية لـ:	
	الناتج المحلي الاجمالي	الموازنة العامة
٢٠٠٢	٠.٦١	٢.٧٦
٢٠٠٥	٠.٢١	٠.٨٩
٢٠٠٦	٢.٧٠	١٠.٨٣
٢٠٠٧	٨.٦٩	٣١.٣٦
٢٠٠٨	١.٦٦	٥.٥٠
٢٠٠٩	٩.٨٥	٣٢.٢٣
٢٠١٠	١٦.٢٤	٥٦.٦٦
٢٠١١	١٧.١٧	٥٧.٣٧

Source:khairunnisa musari op-cit,p :٤٠.

المقصد الثاني: دور مؤسسة الزكاة في تخفيض عجز الموازنة العامة لحكومة ماليزيا

عَنَتْ الحكومة الماليزية بمشروع الزكاة عناية واهتماماً خاصاً حيث تم تأسيس مؤسسة خاصة لها باسم (بيت المال) وجعلت تبعيته لمجلس الشؤون الإسلامية بالولاية الفدرالية (كوالالمبور) في فبراير سنة ١٩٧٤، وذلك بمقتضى المادة ٥٠٥ البند ٦٠ (١) من القانون الخاص الذي صدر بذلك ، وأصبحت هذه المؤسسة هي الجهة الرسمية المخولة قانونياً تولى شؤون الزكاة جمعاً وتوزيعاً ، وكان الغرض من تأسيس بيت المال أن يكون مؤسسة مالية إسلامية غرضها الإسهام في بناء المجتمع والبحث عن الحلول للمشكلات الاجتماعية في الولاية الفدرالية من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والخيرية ، وذلك للتخفيف من أعباء الموازنة العامة والمساهمة في دعمها ، وقد عهد إلى بيت المال بعد تأسيسه بجملة من المهام أهمها: [٢]

الاشراف على لجنة بيت المال والزكاة ، ولجنة التنمية والاستثمار ، ولجنة مركز التدريب المهني والحرفي للفقراء والمساكين.

أ- جباية وحفظ وتوزيع أموال الزكاة والموارد المالية الأخرى لبيت المال.

---

١ - نفس المرجع السابق والموقع

٢ - ينظر: عبد الباري أوانج ، (٢٠١١م)، **استثمار أموال الزكاة وتطبيقاته المعاصرة في بيت المال بماليزيا** : بحوث ودراسات ، التجديد - المجلد ١٥، العدد ٢٩، ص١٧.

ب-الإسهام في توعية المجتمع بأهمية الزكاة وإصدار الكتيبات والرسائل التعريفية عن بيت المال والزكاة.

أولاً: تحصيل الزكاة وتوزيعها :

لم تصل أموال الزكاة المتحصلة عليها منذ تأسيس (بيت المال) إلى سنة ١٩٩٠م الثمانية ملايين رنجيت ماليزي سنوياً ، وفي نهاية سنة ١٩٩٠م أنشأ مجلس الشؤون الإسلامية شركة خاصة ، عهدت إليها بمهمة خاصة هي جمع الزكاة ، والإشراف عليها ، ومنذ سنة ١٩٩١م صار هذا المركز هو الجهة الرسمية الوحيدة التي تتولى مسؤولية تحصيل الزكاة وتوزيعها.[١]

ويقوم هنا المركز بتحصيل الزكاة وجمعها عن طريق الاتصال الشخصي المباشر وغير المباشر بالخيرين من رجال المال والأعمال ، كما يقوم بالاتصال بالمؤسسات والشركات المختلفة وحثها على إخراج الزكاة ، مستخدماً لذلك أساليب إحصائية دقيقة ونظم محاسبية متطورة ، وأما صرف هذه الأموال الزكاة إلى مستحقيها فهو موكول إلى بيت المال نفسه الذي سبق الكلام عليه ، وقد كان للمركز آثار كبيرة في تحصيل أموال الزكاة التي شهدت زيادة مطردة في إيراداته خلال الفترة الممتدة من سنة ١٩٩١م إلى سنة ٢٠٠٧م كما يظهر من الجدول الآتي.

الجدول رقم (١٩) حصيلة الزكاة في مدينة كوالالمبور في ماليزيا خلال الفترة ١٩٩١-٢٠٠٧م

الوحدة رينجيت ماليزي

السنة	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧
المبلغ	١٣,٣	١٩,٩	٢٥,٤	٣٢,٨	٣٢,٢	٤١,٣	٥٠,٦	٤٣,٢	٣٣,٠	٥٦	٧٠,٣	٨٠,٨	٩٣,٦	١٠٦	١٤٣,٧	١٦٩	٢٠٠

المصدر: عبد الباري أوانج ، استثمار أموال الزكاة وتطبيقاته المعاصرة في بيت المال بماليزيا ، مرجع سابق ، ص ١٨.

ثانياً: استثمار أموال الزكاة في تجربة بيت الزكاة:

ومن حيث شرعية استثمار هذه الأموال فقد تبنته مجمع الفقه الإسلامي الدولي بجدة التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي بترجيح جواز العمل به مع مراعاة بعض الشروط الواردة بصدده.

ومن الأمثلة على ما سبق من الاستثمارات المتبعة في بيت المال بكولالمبور ، مشروع المركز الطبي الإسلامي الذي أصبح الآن المستشفى الإسلامي الرئيسي في كولالمبور ، كذلك الاستثمار بشراء أسهم عادية في السوق المالي من البنك الإسلامي بماليزيا وشركة التأمين الإسلامي بماليزيا وبنك الرعية بماليزيا ، إضافة إلى الاشتراك في عقود المضاربة في الودائع الاستثمارية بالمصارف الإسلامية المحلية ، ونظراً لكون هذه المؤسسات

[١] - ينظر: عبد الباري أوانج، استثمار أموال الزكاة وتطبيقاته المعاصرة في بيت المال بماليزيا : **مرجع سابق** ، ص ١٨.

تحت رعاية البنك المركزي الماليزي ، فإن استثمار بيت المال أمواله فيها تحقق له شرط توفر الضمانات الكافية كما حدده قرار مجلس المجمع. [١]

إن بيت الزكاة هو مؤسسة مالية إسلامية تلعب دوراً هاماً في تحقيق القضاء على الفقر ولواحقه والبحث عن الحلول للمشكلات الاجتماعية من الناحية الاقتصادية من بينها العجز في الموازنة العامة ومحاولة منه التخفيف من أعباءها من خلال توفير مناصب شغل للعاطلين عن العمل بتمكينهم من مزاولة حرفة أو نشاط استثماري أو تجارة ... إلخ، حيث يستفيد الاقتصاد الوطني من وراء استغلال هذه الطاقات العاطلة بتحويلها إلى طاقات منتجة ، وبالتالي فالدخول التي تحققها الأفراد من مزاولة حرفهم تخلق طلباً إضافياً أي زيادة في الانفاق تؤدي بالتالي إلى زيادة الإنتاج ، الأمر الذي يؤدي إلى إنعاش الاقتصاد والحد من الركود الاقتصادي.

المقصد الثالث: دور مؤسسة الأوقاف في تخفيض عجز الموازنة العامة لدولة ماليزيا

اتجهت التجربة التنموية الماليزية نحو تحقيق التنمية الشاملة ، حيث اتفقت إلى حد بعيد مع المبادئ الاقتصادية ، ففي مجال القطاع الوقفي تعدُّ هذه الدولة من الدول التي أحدثت صيغاً تتماشى والمستجدات المصرفية خاصة عن طريق شركات التأمين حيث تتجسد أهم مؤسسات هذا القطاع في صندوق الوقف الخيري والحج ومؤسسة الوقف في سيلانقور وصندوق الحج والبنك الإسلامي الماليزي.

إن الإهتمام بالوقف قد بدأت في ماليزيا منذ دخول الإسلام إليها إلا أن إدارة الممتلكات الوقفية تركت العملية للمتولين دون أن تخضع لضوابط قانونية أو إطار تنظيمي حتى سنة ١٩٥٢، إلى أن أصدرت حكومة إقليم سيلانقور قوانينها المبنية على الشريعة الإسلامية ومنها ما يتعلق بإدارة الوقف. [٢]

١ – استثمار ممتلكات الوقف في ماليزيا

لم تنحصر مجالات الاستثمار الوقفي في ماليزيا بجانب واحد بل شملت: الاستثمار العقاري (شراء عقارات وتأجيرها ، إنشاء مبانٍ على أراضي الوقف بعد الاستصناع أو المشاركة أو أي صيغة استثمارية أخرى مشروعة) ، الاستثمار في المشروعات الخدمية ، الاستثمار في العقارات الزراعية ، الاستثمار في الأوراق المالية. [٣]

---

[١] – ينظر: عبد الباري أوانج ، استثمار أموال الزكاة وتطبيقاته المعاصرة في بيت المال بماليزيا : **مرجع سابق** ، ص ٢٤.

[٢] – ينظر: سامي محمد الصلاحات ، (٢٠٠٥م)، **دور الوقف في مجال التعليم والثقافة** : دولة ماليزيا نموذجاً، مجلة الاقتصاد الإسلامي ، العدد ٢، جامعة الملك عبد العزيز ، ٢٠٠٥م ، ص٤١.

[٣] – ينظر: حسين حسين شحاته ، (ب ت)، **استثمار أموال الوقف ملتقى الوقف الفقهي الأول الكويت** : الأمانة العامة للأوقاف للنشر.

٢ – استغلال واستثمار الأوقاف في ماليزيا:

كظاهرة عامة وكذلك نلاحظه أن معظم ممتلكات الوقف متمثلة في الأراضي التي لم تخضع لصيغة استثمارية سوى الإجارة فمعظم أراضي الأوقاف في بيراك على سبيل المثال مؤجرة بأجر زهيد لمدة تتراوح بين ٦٦ إلى ٩٩ عاماً ، كذلك في كل من (ميلاكا وبينانق) ، وقد امكن المستأجرون عقوداً طويلة من إنشاء مباني سكنية وتجارية على الأراضي الوقفية يستغلونها لمصلحتهم بأجر زهيد يذهب للوقف ، ومن هذا الوضع تم تشكيل لجان استثمار استشارية للمجالس الإسلامية في هذه الأقاليم مهمتها تقديم المشورة المتخصصة حول نوع الاستثمار والنواحي المتعلقة بإنشائه ومصادر تمويله.

وعليه قام المجلس الإسلامي بإقليم ميلاكا بتشكيل لجنة خاصة للإشراف على إدارة الأوقاف والبحث عن السبل والوسائل الملائمة لتنميتها وتطويرها ، وفي إقليم بينانق أنشئت هيئة استشارية لتقديم المشورة الفنية للمجلس الإسلامي فيما يتعلق بتقصي الجدوى الاقتصادية للمشاريع الوقفية الاستثمارية ، وعلى سبيل المثال قد تمكن المجلس مستعيناً بمشورة لجنة الاستثمار من انجاز مشروع مبنى ب ٢٢ شقة و ١٣ متجراً قدره ب(٢٠٠٠٠٠٠) رينجيت ماليزي سنوياً ، ووقع المجلس الإسلامي عقداً مع الجهة الممولة يتقاضى بموجبه ٢٠٠٠ رينجيت ماليزي سنوياً من عائدات المشروع لمدة ٣٠سنة تعود بعدها ملكية المشروع للمجلس. [١]

وعلى أثر ما سبق شرع المجالس الإسلامية في الأقاليم بتحويل استثماراتها المصرفية إلى ودائع استثمارية لدى المصرف الإسلامي الماليزي ، وأصبحت الأوقاف النقدية والأسهم الوقفية الوسيلة المستخدمة من قبل المجالس الدينية في ماليزيا لتوليد الموارد المالية لتمويل الاستثمارات والأملاك الوقفية.

ومن أهم إنجازات إدارة الوقف الماليزية هي صندوق الوقف الخيري والحج ، فقد أنشئ هذا الصندوق من طرف الجامعة الإسلامية سنة ١٩٩٩م حيث يقوم بجمع التبرعات لحسابات الصندوق الجامعي ، لخدمة الطلبة من تأمين دخل خاص بهم من المنح والقروض ، أما صندوق الحج التعاوني الماليزي فقد بدأ برأس مال زهيد ، واليوم يتعامل بمليارات الدولارات ، يستثمر أمواله بشكل ممتاز ويحقق من خلاله أهدافه السامية. [٢]

---

[١] – ينظر: Zulkifli Hasan , Muhammad Najib Abdullah , The Invesment Of Waqf Land as an Instrument Of moslims economic Development in Malaysia: Islamic science University Of Malaysia. -٢٠٠٨

[٢] - ينظر: Hajah Mustafa Mohd Hanefah , Financing The Development Of Waqf Property , the Experience Of Malaysia and Singapore , Malaysia: Universiti Sains Islam Malaysia, ٢٠٠٨.

الخاتمة

لقد تبين لنا من خلال هذه الدراسة أن الصكوك الإسلامية أداة تمويلية ناجحة للاقتصاد وذلك لقدرتها على تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية، وتعتبر الصكوك من أم مبتكرات الهندسة المالية الإسلامية لتحل بديلاً عن الأدوات المالية التقليدية.

وتعد ماليزيا تجربة رائدة في مجال المالية الإسلامية عموماً وفي الصكوك الإسلامية خصوصاً، حيث أصبح سوقها المالي يعتمد على الأدوات المالية الإسلامية مناصفة مع الأدوات المالية التقليدية وهذا ساهم كثيراً في اقتصادها فهي من النماذج التي بنت اقتصادها على المالية الإسلامية.

أختبار الفرضيات

تبين من نتائج الدراسة أن الصكوك الإسلامية تؤثر بشكل إيجابي على المؤشرات الاقتصادية الماليزية وظهر ذلك جلياً في قيم بعض المؤشرات التي تناولتها هذه الدراسة قبل وبعد إصدار الصكوك السيادية في ماليزيا، وبالتالي فإن الفرضية الجزئية التي تقول تؤثر الصكوك الإسلامية في ماليزيا بشكل إيجابي على المؤشرات الاقتصادية الماليزية.

نتائج الدراسة: من خلال الجانب النظري وتطبيقي يمكن تلخيص أم ما توصلت إليه الدراسة فيما يلي:

١- تساهم الصكوك الإسلامية بشكل كبير في تمويل الاقتصاد الماليزي، وقد تم الإعتماد عليها في تمويل مختلف القطاعات خاصة قطاع البنية التحتية.

٢- استطاعت الصكوك الإسلامية أن تؤثر بشكل إيجابي على أهم المؤشرات الاقتصادية في ماليزيا ومن بينها الناتج المحلي الإجمالي، وموازنة العامة للدولة الماليزية.

الإقتراحات والتوصيات: على ضوء نتائج المتوصل إليها من خلال دراستنا لموضوع عجز الموازنة العامة ودور الأدوات التمويل الإسلامي في معالجته ماليزياً أنموذجاً توصلنا لجملة من المقترحات والتوصيات أهمها:

١- ضرورة بذل مجهودات الإعلامية وترويجية لثقافة الإستثمار في الصكوك الإسلامية كمنتج جديد بديل عن أدوات الإستثمار التقليدية لإستقطاب الأموال الرافضة للتعامل في الأدوات المالية التقليدية.

٢- ضرورة تطوير الصكوك الإسلامية في ماليزيا من خلال إضافة مزايا جديدة تعمل على جذب المستثمرين لها، بالإضافة إلى ضرورة إعادة النظر من قبل اللجان المختصة في سوق الأوراق المالية الإسلامية الماليزية بخصوص بعض إصدارات الصكوك التي يشوبها بعض الإشكال من الناحية الشرعية والفقهية.

٣- العمل على تخفيف أو إلغاء كافة القيود المفروضة على الصكوك الإسلامية كضرائب بغرض تشجيع واستقطاب المؤسسات المالية الإسلامية وغيرها للدخول في هذا المجال .

٤- العمل على إعداد الكوادر البشرية اللازمة وتأهيلها للعمل في هذه الصناعة من خلال إنشاء المعاهد التعليمية ومراكز التدريب وعقد المؤتمرات في مجال الصكوك وأميتها في تحقيق التنمية.

المصادر والمراجع

١. شوقي دينا، **تمويل التنمية في الإقتصاد الإسلامي:** بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٤م، طبعة الأولى.

٢. كاظم السعدي، ميزانية الدولة: بغداد، مطبعة الزهراء، ١٩٦٩م.

٣. د. محمد حلمي مراد، **موجز في المالية العامة:** مصر – القاهرة، نهضة ، ١٩٦٤م.

٤. د. محمود رياض، **موجز في المالية العامة:** مصر، دار المعارف، ١٩٦٩م.

٥. حسن سامي ، **تأثير قرارات سد العجز في الموازنة العامة للحكومة الماليزية على التخصيص المالي للطلبة العراقيين الدراسين في ماليزيا وسبل معالجاتها** ، مقال على موقع مؤسسة الحوار المتمدن http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=٣٩٤٧٠٦، العدد ٤٣٢٨ – ٢٠١٤، تاريخ الاطلاع ٢٠١٤/١٢/٠٤.

٦. صابر محمد الحسين، **دور الجهات الرقابية في الضبط الشرعي للصكوك والأدوات المالية الأخرى:** بحوث ندوة البركة الواحد والثلاثون للاقتصاد الإسلامي، ٢٠١٠م.

٧. فيجل عبدالحميد، **تقييم دور الصكوك الإسلامية في تطوير سوق الإسلامي لرأس المال التجربة الماليزية أنموذجاً**:رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، بسكرة، جامعة محمد خضير.

٨. عبد الباري أوانج ، (٢٠١١م)، **استثمار أموال الزكاة وتطبيقاته المعاصرة في بيت المال بماليزيا :** بحوث ودراسات ، التجديد – المجلد ١٥، العدد ٢٩.

٩. سامي محمد الصلاحات ، (٢٠٠٥م)، **دور الوقف في مجال التعليم والثقافة :** دولة ماليزيا نموذجاً، مجلة الاقتصاد الإسلامي ، العدد ٢، جامعة الملك عبد العزيز ، ٢٠٠٥م .

١٠. حسين حسين شحاته ، (بدون تاريخ)، **استثمار أموال الوقف ملتقى الوقف الفقهي الأول الكويت :** الأمانة العامة للأوقاف للنشر.

١١- Ahliddin Malikov ,(٢٠١٣)"How Does Sovereign sukuk Impact On The Economyic Develobment Of Develobing Countres? An Analysis Of Infrastructure Sector ",.

١٢ - Khairunnisa Musari,(٢٠١٣),"Analysis of the Difference between before and after the Issuance of Sovereign Sukok to the Financial of State and Wel-Being of Soeiety In Bahrain,Malaysia, and Indonesia"International SAMANM journal of Finance and Accounting, voi. I,No ٢٣٢,.

١٣- Zulkifli Hasan , Muhammad Najib Abdullah , The Invesment Of Waqf Land as an Instrument Of moslims economic Development in Malaysia: Islamic science University Of Malaysia. -٢٠٠٨

١٤ - Hajah Mustafa Mohd Hanefah , Financing The Development Of Waqf Property , the Experience Of Malaysia and Singapore , Malaysia: Universiti Sains Islam Malaysia,٢٠٠٨.

Sources:

١. Shawky Dina, Financing for Development in the Islamic Economy: Beirut, Al-Resala, ١٩٨٤, First Edition.
٢. Kazem Al-Saadi, State Budget: Baghdad, Al-Zahraa Press, ١٩٦٩.
٣. Dr. Mohamed Helmy Mourad, Summary in Public Finance: Egypt - Cairo, Nahdha, ١٩٦٤.
٤. Dr. Mahmoud Riad, Summary in Public Finance: Egypt, Dar Al Ma'arif, ١٩٦٩.
٥. Hassan Sami, The Impact of the Decisions on Filling the Budget Deficit of the Malaysian Government on the Financial Allocation of Iraqi Students Studying in Malaysia and the Ways of Their Treatments, Article on the Al-Hawar Al-Mu'tamin Website http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=٣٩٤٧٠٦ , No. ٤٣٢٨-٢٠١٤, accessed ٠٤/١٢/٢٠١٤.
٦. Saber Mohammed Al-Hussein, The Role of Supervisory Authorities in the Shari'a Control of Sukuk and Other Financial Instruments: Research of the ٣١st Al-Baraka Symposium on the Islamic Economy, ٢٠١٠.
٧. Fijel Abdul Hamid, Evaluation of the role of Islamic Sukuk in the development of the Islamic Capital Market. Malaysian Experience: A Master of Science in Economics, Biskra, Mohammed Khudair University.
٨. Abdul Bari Awang, (٢٠١١), Investment of Zakat Funds and Its Contemporary Applications in Bayt al-Mal, Malaysia: Research and Studies, Renewal - Volume ١٥, Issue ٢٩.
٩. sami muhamad alsalahat , (٢٠٠٥), The Role of the Waqf in Education and Culture: The State of Malaysia as a Model, Journal of Islamic Economics, No. ٢, King Abdulaziz University, ٢٠٠٥.
١٠. Hussein Hussein Shehata, (without a date), investment funds Waqf Forum Endowment Jurisprudence I Kuwait: General Secretariat of Awqaf for publication.
١١. Ahliddin Malikov ,(٢٠١٣)"How Does Sovereign sukuk Impact On The Economyic Develobment Of Developing Countres? An Analysis Of Infrastructure Sector ",.
١٢. Khairunnisa Musari,(٢٠١٣),"Analysis of the Difference between before and after the Issuance of Sovereign Sukok to the Financial of State and Wel-Being of Soeiety In Bahrain,Malaysia, and Indonesia"International SAMANM journal of Finance and Accounting, voi. I,No ٢٣٢,.

١٣.Zulkifli Hasan , Muhammad Najib Abdullah , The Invesment Of Waqf Land as an Instrument Of moslims economic Development in Malaysia: Islamic science University Of Malaysia. -٢٠٠٨

١٤. Hajah Mustafa Mohd Hanefah , Financing The Development Of Waqf Property , the Experience Of Malaysia and Singapore , Malaysia: Universiti Sains Islam Malaysia,٢٠٠٨.